4.5.1 - المنسوب

ويمكن أن نـنطلق في ذلك مـن تعـريف ابن الحـاجب للـمنسـوب حين يـقـول: «المنسـوب [هـو] الملحق بآخـره ياء مشدّدة ليـدلّ على نسبتـه إلى المجرّد عنها [1]». وهو تعريف يشابه في المنهج تعريـفه السابق في المثنى من حيث إن الزيادة في آخر اللّـفظ تقترن بهـا زيادة في المعنى ينقل اللّفظ المفـرد إلى حكم اللّفظ المركّب أو يزيد اللّفظ المركب تركيبا وتشعّبا ويزيد في مباعدته من حال البساطة والإفراد.

أمّا تعليق ابن الحاجب عليه فتكمن أهميّته في تحصين تعريف هذه الوحدة الدالة الدنيا من شبهة الالتباس بوحدات دالة دنيا أخرى تتفق معها في نفس عناصر التعبير المتعالقة معها.

يقول الرضى:

«قوله على نسبته إلى المجرّد منها يخرج ما لحقت آخره ياء مشدّدة للوحدة كروميّ وروم وزنجيّ وزنج. وما لحقت آخره للمبالغـة كأحمريّ ودواريّ، وما لحقته لا لمعنى كـبردي وكـرسي فلا يقـال لهـذه الأسمـاء إنّها منسـوبة ولا ليـائها إنّهـا ياء النسبة» [2].

4.5.2 - التصغير

أما التصغيـر فنعتمد فيه تعليق الرضي على تعريف ابن الحـاجب للمصغر. يقول الاستراباذي: «يعني المصغّر مـا زيد فيه شيء حتّى يدلّ على تقليل. والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك: "عندي دريهمات" أي أعداد قليلة. . . . وتقليل ذات المصغر بالتحقير. . . والتصغير المفيد للشفقة والتلطف».

وقولنا في "مـا زيـد فـيه" فـي هـذا الشـاهـد هـو قـولـنـا في "ما لحق" في الشاهد السابق فـي باب التثنية [3] من حيث إنّهـا كناية عن إجراء الاستبـدال أمّا

---

1 الاستراباذي شرح الشافية ج 2 ص 4.

2 المصدر نفسه ج 2 ص 4.

3 الفقرة 4.3. من هذا القسم.